

سري للغاية ... إقليم تازة عبدالحق خرباش.. حقيقة نيوز. نت 30.06.2020/

سري للغاية ... إقليم تازة

عبدالحق خرباش.. حقيقة نيوز. نت /30.06.2020

ثم ملئ المشهد الإعلامي ، بإقليم تازة ، بأشخاص كلهم كانوا يمارسون وظيفة عمومية أو خاصة ، ولعل الوثيقة الوحيدة الذي يتوفرون عليها ، هي شهادة الإيداع فقط ، بمعنى لم يحصلوا على مرتكزات المهنة ، شهادة مهنية للصحافة من وزارة الإتصال ، قبل تغيير اسم الوزارة ليصبح المجلس الوطني للصحافة .

وشهادة الإيداع ، سلمت للجرائد الأسبوعية المحلية بإقليم تازة ، في تناق تام مع القانون ، بالنسبة للموظف العمومي الذي يتقاضى الأجر من الدولة ، بمعنى مزاججة المهام .



من ثم ، وهؤلاء يشتغلون في تناق تام مع القانون ، قد يقول أحدهم لدي شركة ، الشركة هنا لا نبيع سنطرال ، الشركة الإعلامية مواصفاتها ، أن تكون صحفي متخرج من المعهد العالي للصحافة ، أو المعاهد المعترف بها ، أو ما يعادلها ، إعتقاد من المؤسسات الإعلامية ، وتكون مزاولا للمهنة بخبرة لا تقل على 10 سنوات ، وتكون صحفي ، وليس أستاذ، أو تاجر ، أو ممول الحفلات ..؛ مع تأدية الضرائب

والتصريح بالصحفيين ، هذه هي الشركة ، أو المقابلة الإعلامية .
في هذا الإطار ، أوضح شيء هام ، أجمع عليه الكل في عهد وزير العدل
أوجار ، وفي لقاء بالمعهد العالي للصحافة ، ظم المنابر
الإلكترونية من أنحاء المملكة المغربية ، الصحفيون الذين كانوا
يزاولون المهنة ، قبل قانون الملائمة ، ولهم خبرة مهنية وتجربة
عمرها 10 سنوات ، معززة ببطاق الإعتقاد للمؤسسات الإعلامية تسوى
وضعيتهم بجميع الطرق القانونية ، وبالفعل ثم ذلك في مناطق المغرب
، ومواقعهم تشتغل الآن ، وهناك من تعاون مع صحفي مهني ، وحصل على
الملائمة ، ودائما الشرط ابطاقة مهنية للصحافة مسلمة من وزارة
الإتصال ٢ دبلوم من المعاهد العليا التابعة للصحافة ، بطائق
الإعتقاد للمؤسسات الإعلامية .



صدر قانون الملائمة ، وكانت الساحة تعج بالمواقع لمن هب .. من
هنا جاءت فكرة لتقنين المواقع الإلكترونية ، وأصدر الوكيل العام
للمملكة المغربية ، دورية لجميع الوكلاء العامون بالمغرب ، لتفعيل
القانون ، كان تصريحه عند الضابطة القضائية كالتالي ، سأستمر في
النشر بناء على بطائق الإعتقاد ، والمقابلة ، ومراسلات وزارة
الإتصال والنيابة العامة .

بالنسبة للإستدعاءات ، في شهر 26 يونيو 2019 ، من طرف الشرطة
القضائية بتازة ، للإعلاميين وأصحاب المواقع ، كان تصريحهم كالتالي
، لدينا شهادة الإيداع ، شركة ، ولم يدلو بأي وثيقة تثبت إنتسابهم
للإعلام ، لأنهم أصلا ، كانت لهم أسبوعيات محلية ، ولم يسبق لبعضهم
أن مارس الإعلام ، إذن أين الملائمة ...؟ طبقا للشروط السابقة .

شهادة الإيداع عدد 2018 ، تتوفر صاحبها على جريدة إلكترونية ،
وأسبوعية ورقية ، بأسماء مختلفة .

وهنا الوثيقة هي ، تحمل صفة صحفية مهنية المسلمة لها من شركة
إلي برود للنشر والإشهار ، ...؟؟؟ مع إسم لهيئة التحرير ..إمرأة

..
بالنسبة أيضا ، للجريدة الورقية ..ج.. نفس المعلومات ؟؟؟ أيضا
نفس الإسم لهيئة التحرير ؟؟؟

الجريدة الإلكترونية تشتغل والكل يعرف من يشغلها .
شهادة إيداع أخرى عدد 2018 ، هنا صاحبة الموقع والجريدة ، تعين
أيضا ، مديرة النشر في أسبوعية أخرى .. ، والخطير ، إسم آخر لجريدة
إلكترونية لأستاذ ، حالة التنافي بائن للعيان ، ، مدير عام ؟؟؟
هنا لا وجود للملائمة بالصفات المذكورة سابقا .



البطاقة المهنية الصحفية ، تسلمها وزارة الإتصال سابقا ، والمجلس
الوطني الحالي .

حالة أخرى ، لموقع آخر ، لم يسبق لصاحبه أن زاوّل المهنة ، ، ،
ويشتغل والتفاصيل ترقبوها .

بتازة ، لا يتوفر أي موقع إلكتروني على الملائمة ، وإن كانت خلسة ،
فهي غير قانونية ، وسأطرق لذلك لاحقا .

كلهم يشتغلون دون أي إستدعاء ، أو تعب ...؟؟؟؟